جلسة هادئة لمجلس محافظة دمشق

مدير السياحة: متنزهات شعبية بأسعار رمزية يسمح فيها بإدخال الأطعمة والمشروبات

مدير الأوقاف: جمع التبرعات في شهر رمضان لمصلحة الجمعيات الخيرية حصراً

| فادي بك الشريف

اتسمت أولى جلسات مجلس محافظة دمشق في دورته الحالية بالهدوء من دون أن تشهد أي حالات سجال أو جدل حول المواضيع المدرجة ضمن جدول الأعمال، التي تخص التربية والرياضة والشباب والأبنية المدرسية والسياحة والثقافة والآثار والأوقاف وتقرير اللجنة الثقافية والاجتماعية، وسط اختصار زمن المداخلات من أعضاء مجلس المحافظة.

وفي صلب المواضيع المطروحة والرد عليها، اعترف مدير تربية دمشق سليمان اليونس بوجود ترهل بدا واضحاً في الأبنية المدرسية مؤكداً وجود خطة للصيانة، كما تم تشكيل لجان لمتابعة المدارس المخلاة في دمشق القديمة.

وأكد يونس في رده على مداخلات الأعضاء أنه تم تشكيل لجان من مهندسين بدائرة الأبنية المدرسية في المديرية بالتنسيق مع محافظة دمشق قيمت الحالة الإنشائية للمدارس ورفعت تقارير عن سلامة المنشآت التعليمية للجهات المعنية، موضحاً أن مدرسة السفيرة الحلقة الثانية تم تحويلها من مدرسة مهنية إلى مدرسة تعليم أساسي حلقة ثانية والعمل جار لتحويلها إلى ثانوية كما أن هناك جهوداً لبناء مدرستين جديدتين في المزة ٨٦ بعد الانتهاء من الموافقات المتعلقة بهذا الشأن.

من جهته أشار مندوب نقابة المعلمين بدمشق منير العسافين أن النقابة لديها خمس صيدليات بدمشق تقوم بتقديم الخدمات للمعلمين ونعمل للتعاقد مع صيادلة للعمل في صيدلية النقابة بالمزة بدوام مسائي لاستمرار عملها من الصباح حتى المساء.

وبالنسبة لتشميل المعلمين الذين لم يبلغوا الستين من العمر أو ليس لديهم اشتراك ٢٥ عاماً بصندوق تقاعد النقابة رأى العسافين أنه سيتم طرح هذه الاقتراح لمناقشته وطرحه في المؤتمر العام للنقابة.

وأكد مدير الأوقاف حسان نصر الله أن جمع التبرعات في شهر رمضان المبارك هو لمصلحة الجمعيات الخيرية حصراً، علماً أن التبرعات بموجب إيصالات رسمية معتمدة من الشؤون الاجتماعية والعمل وهناك محضر ضبط يوقع من اللجنة المختصة بحضور مندوبي الجمعيات.

وقال مدير سياحة دمشق ماجد عز الدين إن التصنيف السياحي لأي منشأة ليس له علاقة بالمنطقة الموجودة فيها، فآلية الترخيص هي ذاتها لأي منشأة ترخص بأي مكان ولو كانت في منطقة شعبية، ويجب أن تحقق المواصفات المحددة من وزارة السياحة مشيراً إلى أن لجان الرقابة المشتركة التي تضم ممثلين عن المديريات المعنية وغرفة السياحة تقوم بالرقابة الدورية على المنشآت السياحية.

ونوه عز الدين باهتمام الوزارة بالسياحة الشعبية، مؤكداً وجود عدد من المتنزهات الشعبية وخاصة في (الربوة) بالإمكان ارتيادها بأسعار رمزية لا تتعدى أجرة الكرسي في هذه المنشآت، ويسمح فيها بإدخال الأطعمة والمشروبات.

وأشارت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل دالين فهد إلى استمرار إرسال قوافل المساعدات إلى المحافظات التي تعرضت للزلزال وإنشاء مطابخ ميدانية فيها من جمعيات خيرية بدمشق مشيرة إلى أن معالجة حالات التسول تتم بالتعاون والتنسيق بين وزارت الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية والعدل.

من جانبه بين رئيس مكتب لجان الأحياء بالمحافظة علي شطيط أنه يتم تقييم عمل المخاتير وترميم لجان الأحياء التي فيها نقص.

ورداً على اختلاف التعرفة بين مختار وآخر وعدم التقيد بالأسعار الرسمية، كشف شطيط عن إعداد مذكرة بأسعار جديدة لبدل الخدمات المقدمة للمواطنين عن طريق المخاتير.

هذا وعقد مجلس المحافظة أولى جلسات دورته العادية الثانية لهذا العام برئاسة المهندس إياد الشعمة رئيس المجلس ناقش جدول أعماله المتضمن طروحات الأعضاء.

ودعا عدد من الأعضاء خلال مداخلاتهم إلى إحداث ثانوية في منطقة وادي السفيرة وبناء مدرستين في المزة ٨٦ والتأكد من السلامة الإنشائية للمدارس واستمرار عمل صيدلية نقابة المعلمين في المزة حتى المساء وتشميل المعلمين الذين لم يبلغوا الستين من العمر أو ليس لديهم اشتراك ٢٥ عاماً بصندوق تقاعد النقابة والاستفادة من التأمين الصحي بعد تقاعدهم.

وتساءل الأعضاء عن شروط الترخيص للمنشآت السياحية في الأحياء الشعبية مؤكدين ضرورة تكثيف الرقابة على المنشآت السياحية وتقديم الدعم للجمعيات الخيرية بدمشق والإسراع بترميم وتقييم عمل لجان الأحياء والمخاتير ومحاسبة المقصّرين منهم وتقيد المخاتير بالتسعيرة المحددة للخدمات المقدمة للمواطنين وإيجاد حل لحالات الأطفال المتسولين.

> مدير التربية يعترف بوجود ترهل في الأبنية المدرسية ويؤكد سلامة المنشآت

أطباء عاتبون على الصحة

نقيب الأطباء: هجرة الأطباء واقع يفرض نفسه بسبب الأوضاع المعيشية

| السويداء– عبير صيموعة

استحوذت قضية هجرة الأطباء على النصيب الأكبر من أطروحات ونقاشات فرع نقابة أطباء السويداء في مؤتمرهم السنوي الذي عقد يوم أمس تحت شعار: أطباء السويداء مستمرون بالعطاء، حيث طالب الأطباء بضرورة تحرك الجهات الحكومية كافة وفي مقدمتها وزارة الصحة واتخاذ القرارات الجريئة والمنصفة بحق جميع الأطباء الذين ما زالوا على رأس عملهم ضمن المشافي الحكومية وزيادة قيمة التعاقد برفع الأجور، مؤكدين أن سبب الهجرة مرده الظروف المعيشية الصعبة التي يعانيها الجميع على ساحة القطر الأمر الذي يحتم بالضرورة إعادة النظر بقيمة التعاقد لعدم تناسب الأجور مع الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة الذي سيؤدي بالضرورة إلى إفراغ المشافي من كل أطباء الاختصاص.

كما تضمنت أطروحات أعضاء الهيئة ضرورة خفض معدلات القبول الجامعي ضمن كليات الطب كافة لضمان تخريج دفعات جديدة من شأنها ترميم وسد النقص الحاصل بالأطباء في جميع المشافي معاتبين وزارة الصحة حول الروائز التي تم اتخاذها حول التعاقد مع الأطباء الخريجين وأهمها معدلات القبول لكل الاختصاصات الأمر الذي حرم آلاف الخريجين من التعاقد مع مشافي الدولة كأطباء مقيمين رغم الحاجة الماسة لهم وفي جميع الاختصاصات يضاف إليها قضية أجر الطبيب المقيم الذي لا يتعدى الـ٩٥ ألف ليرة والذي لا يكفي الطبيب الذي يعمل خمسة أيام متتالية في المشفى قيمة الطعام على أقل تقدير.

كما تم طرح العديد من القضايا المتعلقة بعمل فرع النقابة في المحافظة الذي أدى على حد قولهم إلى وجود فجوة ما بين النقابة والأطباء إضافة إلى تناول قضية صندوق التقاعد وغيرها من القضايا أهمها عدم تجاوب الوزارة مع مطالب ومقترحات مؤتمرات النقابة على مدى سنين وضرورة رفع التعرفة الطبية والحد من التفاوت بين تعرفة الأطباء بالعيادات بين أطباء المحافظات.

مدير صحة السويداء الدكتور طارق الجمال طالب الأطباء بضرورة إعادة النظر وتوخي الدقة بالتقارير الطبية الممنوحة والإجازات الصحية المبالغ بها التي يتم منحها من قبلهم للعاملين بمؤسسات الدولة متسائلاً عن سبب عزوف الأطباء عن التعاقد مع المشافي رغم الحاجة الماسة لهم مع لجوئهم إلى التعاقد مع المراكز الصحية غير المرخصة والجمعيات معاتباً إياهم على عدم مؤازرتهم مديرية الصحة رغم أعمالهم المجانية ضمن الجمعيات الخيرية.

بدوره نقيب أطباء سورية الدكتور غسان فندي أكد أن مطالب ومقترحات جميع النقابات الطبية التي تم طرحها ضمن المؤتمر العام والبالغ عددها ٢٣ قراراً ومطلباً تم التجاوب معها من وزارة الصحة في العام الماضي والعمل على تحقيقها، موضحاً أن التعرفة الطبية يتم العمل على زيادتها بعد دراستها من لجنة مختصة مؤلفة من جهات متعددة التي ستعود بالنفع بالدرجة الأولى على المشافي قبل الأطباء.

وأكد فندي أن هجرة الأطباء واقع يفرض نفسه بسبب الوضع المعيشي مع إشارته إلى صعوبة رفع الأجور إلى الحد المطلوب حالياً ليتماشى مع الواقع الاقتصادي طارحاً الحل بزيادة عدد الخريجين من الأطباء لتغطية النقص الحاصل الذي يرتبط بالضرورة بقدرة الجامعات الحالية على استيعاب الراغبين بدراسة الطب.

ولفت إلى عمل المنظومة الصحية المميز خلال الزلزال من طواقم طبية ونقابات وروابط علمية وجمعيات طبية رغم نقص المعدات الطبية، مشيراً إلى خسارة عدد من أطباء سورية المميزين خلال الزلزال.

ورطة التموين بالبصل... زيادة الدوام لتصريفه بحماة

باعة: تعليمات شفوية بتحميلنا مسؤولية التلف

مدير الفرع: البصل المتعفن يرتجع للمؤسسة ولا يغرم به أي موظف

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مواطنون لـ «الوطن» أنهم اشتروا من صالات السورية للتجارة بمحافظة حماة البصل المصري المستورد، ومنه ما كان جيداً ومنه ما كان رديئاً، وأوضح عدد منهم أنهم اشتروا عدة أكياس بالتشارك، ومن دون أن يزنوها لكونها مختومة ومدوناً عليها أنها ١٠ كيلو، ليحصل كل منهم على بضعة كيلو، ولكنهم فوجئوا أن الكيس الذي يحوي ١٠ كيلو فيه أكثر من ١ كيلو من البصل المضروب، والعفن ظاهر عليه. وأن معظم الأكياس المختومة التي اشتروها كانت متفاوتة الأوزان فبعضها ١٠ كيلو كما تشير البيانات المدونة بقصاصة كرتونية بضمنها، وبعضها كانت ناقصة ١ كيلو، وبعضها ١.٥ كيلو!.

وأما المواطنون الذين اشتروا البصل «فلتاً» أي بالكيلو، فكان حظهم أفضل من سابقيهم، فقد انتخبوا ٢ كيلو أو ٤ كيلو بحسب مقدرتهم الشرائية، وتركوا الحبات المضروبة بالصالات «تشن» وتفوح منها الرائحة الكريهة!. ولفت المواطنون إلى أن البصل الذي اشتروه يؤدي الغرض الآني في الطبخة اليومية، ولا يمكن الاحتفاظ به طويلاً، أو تخزينه، فهو سريع العطب والتلف.

وما ورد في كلام المواطنين، أكده عدد من رؤساء الصالات والباعة والبائعات فيها، وبيّنوا لـ «الوطن» أن العديد من الأكياس ناقصة الوزن، عدا عن نسبة التلف فيها!. وأوضحوا أن البيانات التي تحملها الأكياس تشير إلى أن وزنها ١٠ كيلو، لكن الكثير منها ناقص مابين ١٥٠٠ – ١٠٠٠غ!. وهو ما وضعهم بمواقف محرجة أمام المواطنين الذين اشتروا متشاركين بالكيس وزانوه لديهم بالصالات، لا بالكيلو، واضطروا لتعويض النقص من أكياس أخرى أو من البصل المعروض دوكما بالصالات.

وللتأكد من صحة هذه المعلومات طلبنا منهم وزن عدة أكياس مختومة يختارونها عشوائياً، فكانت الصور خير دليل على صدق المواطنين والموظفين!.

ولفت عدد من رؤساء الصالات والباعة، إلى أن نسبة البصل التالف «المعطوب» ليست قليلة، وأن المواطنين يرفضون شراءها، وهو ما يعني تغريمهم بها –حسب قولهم– بناء على تعليمات شفوية من المؤسسة التي تحملهم مسؤولية عدم بيع الكميات الموردة لصالاتهم بأسرع وقت ممكن ونفادها قبل ارتفاع نسبة العطب!.

وذكر بعضهم أن نسبة التلف وصلت عندهم لنحو ٦٠ كيلو في بعض التوريدات، وهو ما يعني تغريمهم بنحو ٣٦٠ ألف ليرة!.

وقالوا: ما ذنبنا نحن الموظفين حتى ندفع ثمن هذا البصل الرديء، ولماذا تحملنا المؤسسة مسؤولية عدم نفاد الكميات، فهل المطلوب منا أن «نبسّط» بالبصل على الأرصفة والشوارع لنبيعه بسرعة، وهل المطلوب منا سحب المواطنين للصالة وبيعهم البصل رغماً عنهم إذا لم يرغبوا بشرائه؟

وأشار بعضهم إلى أن المؤسسة طلبت منهم الدوام من الثامنة صباحاً حتى الرابعة عصراً، لبيع أكبر كمية من البصل قبل أن يتلف تحت طائلة المسؤولية!.

ومن جانبه، ورداً على أسئلة «الوطن»، بيّن مدير فرع «السورية للتجارة» بحماة حيدر اليوسف، أن مخصصات حماة من البصل المستورد، نحو ٨٠ طناً وقد وزعت على صالات فرع المؤسسة بمدن المحافظة ومناطقها.

وأوضح أن بعض الأكياس يمكن أن تكون ناقصة الوزن، ولكن تسليمها لرؤساء الصالات يكون بالوزن وليس بالعدد، ويبيعونها بالوزن وليس بالعدد أيضاً. ولفت إلى أن البصل المعفن يرتجع للمؤسسة، ولا يغرم به أي موظف، فرؤساء الصالات والموظفون فيها لا يتحملون أي ضرر.

وعن تحميلهم المسؤولية بموجب تعليمات شفوية، أكد اليوسف أن التعليمات المشددة لهم تركز على الالتزام بالدوام من الثامنة والنصف صباحاً حتى الثالثة والنصف عصراً، وعلى بذل قصارى جهدهم للترويج للمادة– أي مادة– وبيعها فقط. وكل ما هو غير ذلك ليس من حقنا، ولا يمكن أن نجبر أي موظف على قبوله.